

الطلاق يصعد تحت حكم الأزمة المعيشية وتعطل القانون وتراجع الحماية الاجتماعية وسط عزوف الشباب عن الزواج والإنجاب



الأربعاء 22 أبريل 2026 09:00 م

تؤكد الأرقام الرسمية أن مصر دخلت في عام 2024 مرحلة أكثر قسوة في ملف الطلاق، بعدما ارتفع عدد الحالات إلى 273,892 حالة مقابل 265,606 حالات في 2023 بزيادة 3.1 بالمئة، أي نحو 750 حالة يوميًا و31 حالة كل ساعة وبما يعادل حالة كل دقيقتين تقريبًا

ولا تقف خطورة هذه الأرقام عند حدود الإحصاء، لأن الزيادة تأتي في بلد يضغظ فيه الغلاء على تكاليف الزواج والسكن والإنفاق اليومي، بينما تواصل الحكومة الحديث عن الاستقرار الأسري من دون أن تقدم سياسات اجتماعية فعالة توقف هذا التآكل كما أن صدور هذه المؤشرات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حوّل المسألة من شكاوى متناثرة إلى واقعة موثقة تكشف أن الأسرة المصرية تواجه ضغوطًا متراكمة يتجاوز الخلافات الفردية، ويعكس عجزًا رسميًا عن حماية مؤسسة الزواج من الانهيار البطيء

ويزيد المشهد قتامة أن التحذيرات لم تعد صادرة فقط من باحثين أو متابعين، بل امتدت إلى أصوات إعلامية وشخصيات عامة رأت في الأرقام تهديدًا مباشرًا لمستقبل الزواج بين الشباب فقد قال الإعلامي محمد علي خير إن عدد الزيجات يقترب سنويًا من 900 ألف حالة، بينما يقابله نحو 274 ألف حالة طلاق في 2024، محذّرًا من تراجع مفهوم مؤسسة الزواج لدى الشباب كما شدد على أن النقاش حول النفقة لا يجب أن يتجاهل حقوق الرؤية، وأن استمرار الخلل في مشروع قانون الأحوال الشخصية قد يدفع بعض الشباب إلى الزواج العرفي أو رفض الإنجاب أصلًا بذلك لا تبدو الأزمة خلاقًا أسريًا منفصلًا، بل نتيجة مباشرة لفراغ تشريعي وضغط اقتصادي تركته الحكومة يتضخم عامًا بعد عام

أرقام الطلاق تكشف ضغط المدن وتراجع قدرة الأسر على الاحتمال

في هذا السياق، أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن المناطق الحضرية استحوذت على 57.8 بالمئة من حالات الطلاق خلال 2024، مع زيادة سنوية بلغت 5.1 بالمئة، بينما سجل الريف زيادة محدودة عند 0.5 بالمئة فقط ويعني هذا الفارق أن المدن المصرية صارت أكثر هشاشة أمام الضغوط المعيشية وأقل قدرة على امتصاص الخلافات الزوجية مقارنة بالريف، في وقت تواصل فيه الحكومة تحميل الأسر وحدها كلفة الانهيار الاقتصادي

ومن ثم، أوضح الدكتور وليد رشاد أستاذ علم الاجتماع بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية أن ارتفاع الطلاق وانخفاض الزواج في 2024 يرتبطان بعوامل اجتماعية واقتصادية وثقافية متداخلة، وأن الأسباب الاقتصادية كانت في الصدارة ثم تقدمت عوامل مثل تدخل الأسرة وسوء الاختيار الزوجي كما أشار إلى أن قوة الروابط العائلية في الريف تساعد على احتواء التوتر، بينما تبدو العلاقات في الحضر أقل تماسكًا عند أول صدمة معيشية أو خلاف مبكر

وبناء على ذلك، لا يمكن فصل ارتفاع الطلاق في المدن عن السياسات التي دفعت تكاليف السكن والمعيشة والزواج إلى مستويات مرهقة، ثم تركت الأزواج يواجهون وحدهم نتائج هذا الضغط فحين ترتفع الأعباء الشهرية وتضيق فرص الاستقرار، يتحول الخلاف اليومي إلى أزمة مستمرة، وتصبح الأسرة الحلقة الأضعف في معادلة اقتصادية صاغتها الحكومة بقراراتها ثم انسحبت من تبعاتها الاجتماعية

الفئات العمرية والتعليم المتوسط يحددان أين تضرب الأزمة بأقصى قوة

وفي التفاصيل، سجلت أعلى نسب الطلاق بين الرجال في الفئة العمرية من 35 إلى أقل من 40 عامًا، بينما تركزت أعلى النسب بين النساء في الفئة من 25 إلى أقل من 30 عامًا كما أظهرت البيانات غلبة واضحة للحاصلين على التعليم المتوسط في معدلات الطلاق، وهو ما يضع الأزمة داخل الشريحة التي تتحمل العبء الأكبر من تقلص الدخول وارتفاع تكاليف الحياة والعمل غير المستقر

وفي قراءة اجتماعية موازية، قالت الدكتورة هالة منصور أستاذة علم الاجتماع بجامعة بنها إن جذور الطلاق ترتبط بخلل معايير الاختيار وتغيرات الحياة والضغط الاقتصادية، وإن الزواج في كثير من الحالات تحول إلى ترتيب تحكمه الاعتبارات المادية والشكليات أكثر مما تحكمه القدرة على بناء حياة مستقرة. كما ربطت بين ضعف دور الأسرة في الاختيار والتدخل الرشيد وبين ارتفاع احتمالات الانفصال في السنوات الأولى من الزواج.

ولهذا تبدو أرقام الأعمار والتعليم أكثر من مجرد تصنيف إحصائي، لأنها ترسم مكان الانكسار بدقة داخل الطبقة التي لم تعد تملك هامشًا كافيًا لبدء حياة زوجية مستقرة أو الاستمرار فيها. فالرجل في منتصف الثلاثينيات يواجه ضغط الإنفاق والسكن، والمرأة في نهاية العشرينيات تواجه بيئة أسرية واقتصادية مرتبكة، بينما تقف الدولة بعيدًا بخطاب وعظي لا يعالج السبب الفعلي.

تعثر قانون الأحوال الشخصية يزيد النزاع ويضعف خوف الشباب من الزواج

وفي موازاة الضغط الاقتصادي، وسع الجدل حول قانون الأحوال الشخصية دائرة القلق بدلًا من تهدئتها. فقد قال محمد علي خير إن النقاش لا يجب أن ينتهي عند أحكام النفقة وحدها، بل يجب أن يشمل حقوق الرؤية أيضًا، مع التأكيد على حق الأب في رؤية أبنائه وحذر من أن بقاء هذا الخلل سيدفع بعض الشباب إلى العزوف عن الزواج أو الاتجاه إلى صيغ غير رسمية من العلاقات والزواج العرفي ورفض الإنجاب مستقبلاً.

كما كشفت المحامية نهاد أبو القمصان أن ملف تعديل قانون الأحوال الشخصية مطروح منذ سنوات، وأن لجنة متخصصة سُكلت في 2022 لإعداد تعديلات تستند إلى بيانات دقيقة، لكن نتائجها لم تُعلن حتى الآن. وأضافت أن الواقع العملي يكشف وجود أحكام نفقة محدودة لا تناسب تكاليف المعيشة في مقابل اختلالات أخرى في ملف الرؤية، معتبرة أن الأزمة أعمق من خلاف بين الرجال والنساء وأنها تحتاج معالجة تستند إلى العدالة والبيانات الواقعية.

وبالتالي، فإن تعطيل الحسم التشريعي لم يعد تفصيلًا قانونيًا، بل صار جزءًا من إنتاج الأزمة نفسها. فحين تبقى الحكومة قانون الأسرة معلقًا بين الوعود واللجان، فإنها تترك الأزواج في مساحة نزاع مفتوحة، وتدفع الشباب إلى فقدان الثقة في مؤسسة الزواج من الأساس. وهذا التعطل الرسمي لا يقل خطرًا عن الغلاء، لأن الأسرة تحتاج قواعد عادلة وواضحة بقدر حاجتها إلى دخل يمكن العيش به.

وفي المحصلة، تكشف أرقام 2024 أن الطلاق في مصر لم يرتفع بسبب عامل واحد، بل بسبب تراكم أزمة معيشية قاسية مع قانون أسرة مؤجل ومع تراجع أدوات الحماية الاجتماعية داخل المدن. كما تؤكد البيانات أن الزيادة لم تعد هامشية أو عابرة، لأن 273,892 حالة في عام واحد تعني أن الخلل صار بنيويًا وأن الدولة فشلت في حماية المجال الأسري كما فشلت قبل ذلك في تخفيف الضغط الاقتصادي عن المواطنين.

وأخيرًا، لا تحتاج هذه الأزمة إلى خطاب أخلاقي جديد بقدر ما تحتاج إلى اعتراف سياسي صريح بأن الحكومة دفعت المجتمع إلى هذا المنحدر ثم تأخرت في مواجهته. فحين يرتفع الطلاق إلى هذا المستوى، وحين تتزايد المخاوف من عزوف الشباب عن الزواج والإنجاب، فإن الخطر لا يحدد بيئًا واحدًا بل يضرب البنية الاجتماعية كلها. ولذلك تبدو الأرقام الصادرة عن 2024 بمثابة لائحة اتهام مباشرة لسياسات أضعفت الأسرة ووسعت النزاع وتركت المجتمع يدفع الثمن وحده.